

Distr.: General
16 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والخمسون

٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٣ (أ) (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية
العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات:
تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي،
بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق مكافحة
فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة
المكتسب (الإيدز).

بيان مقدم من المنظمة الأفريقية للعمل من أجل مكافحة الإيدز، والمركز المعني بالمرأة
والأرض والدين، والمنظمة النسائية الصهيونية لأمريكا - هداسا، والتحالف النسائي
الدولي، والرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، والمجلس الدولي للمرأة، والمجلس
الدولي للمرأة اليهودية، والاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة،
والاتحاد الدولي للجامعات، ومنظمة "اينر ويل" الدولية، والمجلس الوطني للمنظمات
النسائية الألمانية، وجيش الخلاص، ومنظمة "سيرفاس" الدولية، ونساء الحركة الدولية

* E/CN.6/2009/1



الاشتراكية، والرابطة الدولية لأخوات المحبة، وحركة العالم الثالث لمناهضة استغلال المرأة، والمنظمة النسائية الصهيونية الدولية، ومنظمة زونتا الدولية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

البيان*

تشريع للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أعمال الرعاية

نحن الموقعون أدناه، المنظمات الدولية والوطنية وغير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأعضاء في لجنة فيينا للمنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الشروط المسبقة الأساسية لتمكين النظم الاجتماعية من الأداء في جميع أرجاء العالم تكمن في اضطلاع النساء والفتيات في المقام الأول بأعمال الرعاية والخدمات الاجتماعية بدون أجر أو بموجب شروط يدفع فيها أجر منخفض للغاية. ومن الواضح أن أعمال الرعاية تسهم إسهاماً كبيراً في الديناميات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في جميع النظم الاقتصادية. ويفيد مؤشر التنمية البشرية بأن مبلغ ١٦ تريليون دولار من الناتج العالمي "غير مرئي"، وبأن مبلغ ١١ تريليون دولار منه يعزى إلى مساهمة المرأة. وبصرف النظر عن النظم السياسية والاقتصادية التي يجري في ظلها أداء هذه الأعمال، يسود على ما يبدو رأي عام مفاده أنه يمكن بسهولة وبدون قيود توسيع نطاق عمل المرأة غير مدفوع الأجر. بيد أن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تضطلع بها الفتيات والنساء تعتبر أيضاً عقبة من العقبات الكأداء التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين.

وفي ضوء هذا التفرع، تطالب المنظمات غير الحكومية الموقعة أدناه بوضع أطر قانونية على الصعيدين الدولي والوطني تنفذ بموجبها أعمال الرعاية على جميع المستويات وفي ظل الظروف كافة. كما أنه من الضروري إقامة آليات لرصد تطبيق هذه المعايير. وتجدر الإشارة عند هذه المرحلة إلى أن الحكومات قطعت على أنفسها التزامات على الصعيد الدولي بشأن تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك الرعاية المقدمة في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك في منتديات منها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤) والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥) والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة (٢٠٠٠) وكذلك في نتائج دورات لجنة وضع المرأة المعقودة منذ عام ١٩٩٦. كما تعترف المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما يترتب على الدول الأطراف فيها من التزامات بتعزيز تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي.

* صدر دون تحرير رسمي.

ولهذا، ترغب المنظمات غير الحكومية الموقعة أدناه الأعضاء في لجنة فيينا للمنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة أن تسترعي انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الحاجة إلى ما يلي:

- تقييم العمل غير مدفوع الأجر والحسابات الفرعية، بما في ذلك تحسين المنهجيات المتبعة في إعداد دراسات استخدام الوقت؛
- تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا سيما المادة ٥ (أ) المتعلقة بالقضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون الفتيات والنساء أدنى من الرجال، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة؛
- اتخاذ إجراء سياسي واضح للقضاء على التمييزات القائمة على التحيز الجنسي في أعمال الرعاية وتشجيع الرجال على الاضطلاع بمسؤولياتهم في الرعاية ومسؤولياتهم المتزايدة. وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات ما يلي:
 - وضع إطار سياسي لتقديم الرعاية تتمثل أهدافه في تقييم الرعاية؛ واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التساوي في المسؤوليات؛ وتحقيق زيادات في معدل توريد الخدمات؛ وتحسين الظروف التي في ظلها تنفذ أعمال الرعاية
 - تنظيم حملات للتوعية العامة بهدف تعزيز قيمة "الرعاية المشتركة"
 - وضع إطار قانوني يفضي إلى إيجاد عمل لائق وتهيئة ظروف العمل المأجور في مهن الرعاية والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك حقوق الضمان الاجتماعي
 - وضع إطار قانوني يمكن القطاعين العام والخاص من اختيار سياسات ملائمة للرعاية.